تطور المضمون المعرفي والعملي لمفهوم المجتمع المدني

Evolution of the content's knowledge and practice of civil society's concept

أ. عمر الحمداني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس ـ المغرب

ملخص: يهدف هذا العمل إلى تقديم لمحة عن تطور المضمون المعرفي لمفهوم المجتمع المدني، وكيفية تشارطه مع السياق السياسي والاجتماعي لكل مفكر، ثم كيف ساهم هؤلاء في إغناء أبعاده التحليلة وفي فرز كل تنظيم من تنظيماته، يعتبر مفهوم المجتمع المدني من بين المفاهيم الأساسية التي تساعد على تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، فكانت المساهمات الأولى تركز على انفصال المضمون المعرفي للمفهوم عن الحقل الديني، وبعدها عن الحقل السياسي، ثم سينفصل عن الحقل الاقتصادي، فالمراد من هذا العمل هو معرفة كيف تشكلت هذه الانفصالات في المضمون المعرفي لمفهوم المجتمع المدني، وفي الأدوار الممكن أن يقوم بها، وكيف أثرت في فرز تنظيمات جديدة أصبحت جزء من مكوناته.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الرأي العام، الهيمنة، الاتصال، الانفصال.

Abstract: The present paper aims at providing an overview of the evolution of the cognitive content of the civil society concept, and how it has been related to the political and social context of each thinker. More particularly, it investigates how each of the thinkers contributed to enriching its analytical dimensions and related it to some given type of organization? Civil society helped to make the nature of the relationship between the state and the society more intelligible. The first contributions focused on the context that produced the separation of the cognitive content of the concept from the religious sphere, then from the political and the economic ones. The paper attempts to analyze how these ruptures in the evolution of the concept unfolded, the roles it can play and how they shaped the emergence of new organizations that have become new representations of the concept of civil society.

Keywords: Civil society, public opinion, hegemony, connection, disconnection.

مقدمة:

إذا كانت الأصول النظرية والفكرية لمفهوم المجتمع المدني تعود إلى أفلاطون وأرسطو، فإن المفهوم لم يتم اعتماده كأداة لتحليل واقع المجتمعات الإنسانية إلا مع التمايز الذي نظر إليه مفكرو العقد الاجتماعي من خلال تمييزهم بين المجال المرتبط بالسياسة والحكم من جهة والمجال المرتبط بالدين والمجتمع من جهة ثانية، فظهوره رافق واقعيا "الانتقالات التي عرفتها هذه المجتمعات من الحكم الثيوقراطي الاستبدادي إلى مرحلة التعاقد الاجتماعي، وتحويل الشأن السياسي إلى مجال يخص الحاكمين والمحكومين، فيعود ظهوره نظريا ومفهوميا إلى منظري العقد الاجتماعي"(بشارة عزمي، 1998، ص247).

تشارط تطور مفهوم المجتمع المدني مع سياقات اجتماعية وسياسية مختلفة، وهو ما جعل مضمونه المعرفي والسياسي يتأثر بهذه الظروف ويتخذ أشكالا مختلفة ومضامين مختلفة كذلك، فيمكن ربط تغيير دلالاته التفسيرية ومضمونه المعرفي بتأثره بمجموعة من الشروط وبالخلفية النظرية والسياق التاريخي لكل مستعمل له، فاستعمل بالنسبة للبعض تحت نفس التسمية كما استعمل مع البعض الآخر تحت تسميات أخرى.

وقد إعتبر جون لوك (John Locke) وتوماس هوبز (Thomas Hobbes) أن أول شرط ينبغي توفره في ما سيتداول بعد ذلك بين الباحثين تحت تسمية المجتمع المدني، هو انفصاله عن المجال الديني، لكنه بقي في هذه المرحلة متطابقاً مع المجتمع السياسي (Stanton Timothy، 2011، ص15)، أما بالنسبة لجان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) فينعته بالمجتمع المتحضر وهو منفصل بالنسبة له عن المجتمعين الديني والسياسي معاً، وفيه وبه يتم احترام وسيادة القانون كما يتم الاحتكام إلى عقد اجتماعي كمرجع مشترك لتحديد طبيعة العلاقة بينه وبين المجتمع السياسي ممثلا في جهاز الدولة (Maria-Angels Roque، 2004، ص27)، وهو نتاج طبيعي لتفسخ العلاقات الأسرية بالنسبة لجورج هيجل (Georg Hegel)، ففيه سيتم فسح المجال للتعبير عن الغايات الشخصية لأفراد الأسرة، وتمكينهم من تحقيق مصالحهم الذاتية وغاياتهم الخاصة، وفيه كذلك تنمو الملكية الخاصة (هيجل، ف.، ف.، جورج، 1981)، غير أن كارل ماركس (Karl Marx) قلل من أهميته، واعتبره مجرد مجال لتضارب المصالح الاقتصادية وفيه وبه يسيطر المجتمع البرجوازي ويجسد مصالحه الذاتية الأنانية فقط (Arun Patnaik، 2012، ص278)، ويصبح الإنسان بموجبه يعيش حياة الاستلاب، ويضعه ماركس إلى جانب البنية الفوقية التي تعمل الدولة البرجوازية على إشاعة إديولوجيتها عبر تنظيماته (ماركس كارل، بدون تاريخ)، كما تعتمده كأدوات إديولوجية في بسط سيطرتها على باقي المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

وبقيت الوظيفة التي منحها ماركس لمفهوم المجتمع المدني جامدة، وانحصر انتقاده للأدوار التي من الممكن أن يسديها هذا المفهوم في انتعاش واستمرارية النظام الرأسمالي، شكلت هذه الخلاصة في بعض جوانبها مشروع عمل المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، فمساهمة هذا الأخير جاءت من جراء ما عاشه في عشرينات القرن المنصرم من تنامي المد الفاشي بالدولة الايطالية التي ينتمي إليها، فانتبه إلى أن الحزب السياسي الذي حصل على أغلبية أصوات الناخبين بكيفية ديمقراطية، لم يحافظ على هذا المسار الديمقراطي، فاتجه إلى بسط نفوذه على هياكل الدولة والمجتمع معا، وهو ما جعل غرامشي ينتبه إلى أهمية هياكل المجتمع المدني وللأدوار الممكن أن تقوم بها في وقف أية هيمنة سياسية على باقي تنظيمات المجتمع وعلى مؤسساته، وهكذا سيولي غرامشي أهمية كبرى لهذا المفهوم، وسيعرف من خلال مساهماته تحولاً جوهرياً في المضمون وفي الأهداف التي بامكانه أن يحققها، من أجل بناء علاقة أكثر توازن بين الدولة من جهة وبين المجتمع من جهة ثانية.

فهياكل المجتمع المدني بالنسبة لأنطونيو غرامشي ليست جزءا من البنية الفوقية ولكنها تقف في الوجه المقابل لهذه البنية وتعمل على إيقاف هيمنتها (Anderson Perry، 2017، ص14)، فهو بالنسبة له الفضاء المناسب للتنافس الثقافي والإديولوجي بين فعاليات هذه البينة الفوقية، ومن بين وظائفه الأساسية، تغيير البنية السلطوية للدولة والوقوف في الوجه المقابل لهيمنتها، ولهذه الأسباب سيعيد للمفهوم اعتباره وسيدشن حقبة جديدة في التداول والاستعمال في أدبيات الفكر الماركسي المناهض لهيمنة الدولة، والرافض للسيطرة المباشرة على الدولة إما عن طريق الثورة أو الانقلاب لما لهذه الاختيارات من تكلفة سياسية واجتماعية ونتائج مخالفة لأهداف الانطلاق كما بين ذلك التاريخ في مناسبات عديدة، ينبغي الإشارة إلى أن جزءا من المجتمع المدني ينتمي بالنسبة لغرامشي إلى الدولة نفسها (Buttigieg, A., Joseph، 1995، ص4).

أما المفكر الألماني يورغن هابرماس فلم يستعمل عبارة المجتمع المدني بشكل مباشر، فارتبط اسمه بمفهوم آخر هو الفضاء العام، بالرغم من وجود علاقة بينهما، كانت مساهمته مهمة في صياغة مفهوم أكثر قدرة على تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، ويتكون الفضاء العام بالنسبة له من ثلاث حلقات: حلقة الحكم العمومي وهي كل ما له علاقة بالدولة وبالأمن وبتدبير مسائل الشأن العام، وحلقة ثانية يسميها بحلقة الأدب العمومي وترتبط معه بكل ما له علاقة بالجمعيات (وهنا يمكن إدراج جزء من هياكل المجتمع المدني كما تم تحديده مع المفكرين الذين سبقوه) والأندية والصحافة والمعارض الفنية والأنشطة الثقافية...إلى جانب الحلقتين السابقتين توجد حلقة أخرى يسميها بالحلقة الخاصة، وترتبط بالنسبة لهابرماس بكل ما له علاقة بالتجارة والعمل الاجتماعي والأسرة، وقد اعتبرها هابرماس حلقة خاصة ليبين استقلاليتها عن الدولة فكان يسميها في بعض الأحيان بالحلقة الخاصة المستقلة، والتمييز بين الحلقتين رافق التمييز بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة ثانية، بالنسبة له الدولة هي نواة الحلقة العامة، والأسرة هي نواة الحلقة الخاصة (Habermas Jurgen، 1978، ص65).

ويتميز الفضاء العام بالنسبة لهابرماس بكونه مجال لتداول الحوار العقلاني المبني على التفاهم بين مختلف فعاليات المجتمع كما بين الأفراد أنفسهم، بالإضافة إلى كونه مجالاً لسيادة رأي عام يعكس حاجيات ومطالب المجتمع (Habermas Jurgen، 1978)، وتشكل كل من الجمعيات والصحف القنوات الرئيسية للتعبير عن هذا الرأي العام والدفاع عنه، أما ألكسيس دي توكفيل، فيحدد لهذا المفهوم مهاما أخرى لعل أبرزها هي مراقبة عمل الأجهزة الحكومية وإكمال عملها إن اقتضى الأمر ذلك.

يتضح مما سبق أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم اجتماعي وتاريخي تشارط مضمونه الإديولوجي والسياسي مع الظروف التي أنتجته وتطور فيها، ولم يتم الاستقرار على هكذا مفهوم واحد لهكذا مجتمع مدني، فلكل مفكر وجهة نظره وخلفيته الإديولوجية التي ينطلق منها ليرى مدى أهمية هذا المجتمع المدني من عدمها، سواء تعلق الأمر بحسم الصراع بين المجتمع ممثلا في هياكل المجتمع المدني من جهة وبين الدولة من جهة ثانية، أو في التعبير عن الرغبات والمصالح الشخصية لأفراد هذا المجتمع، والسؤال المطروح هو: هل توجد قطيعة بين مفكر وآخر أم أن هناك قيم ثابتة أجمع عليها هؤلاء المفكرين ظلت ترافق المفهوم مهما اختلفت أشكاله وتعددت وظائفه؟ وهل غياب هوية محددة لمفهوم المجتمع المدني مرتبط بتعدد تنظيماته ومؤسساته؟ أم أن تعدد هويات التنظيمات والمؤسسات المكونة له لم يفقداه هويته الشاملة، لأن هذه الهويات الفرعية والجزئية لابد لها أن تتقاطع على مبادئ وقيم معينة يمكن اعتبارها الأسس التي تبني عليها فعاليات المجتمع المدني نشاطها مهما اختلف السياق الاجتماعي والمجالي لحركيتها، أم أن تعدد هويات التنظيمات التي يتكون منها المجتمع المدني هو ما يعطيه أهميته كفضاء

للإبداع والابتكار والتعبير عن الطموحات الفردية والجماعية مهما اختلفت محدداتها القيمية أو سياقاتها المجالية؟

أولا. الانفصال الأول بين المجال الديني والمجال السياسي:

تميز مفهوم المجتمع المدني في البداية بانفصاله عن ما هو ديني وتطابقه مع المجتمع السياسي، وأصبح الحكم المدني بأوروبا في القرن السابع عشر هو "محاولة من البرجوازية الصاعدة وقتها قطع الحبل القوي الذي يحمي الملكيات المستبدة التي تستمد شرعيتها من السماء"(سلوم نايف، 2001، ص251)، فكان الفكر المدني، فكرا مقاوما للإديولوجية الدينية من طرف هذه البرجوازية الصاعدة بهدف بناء سلطتها السياسية في انفصال تام عن كل ما هو ديني، وكانت الحريات الفردية والاحتكام إلى العقد الاجتماعي هما الأساس الذي قام عليهما المجتمع المدني في أدبيات هؤلاء المفكرين الأوائل، غير أن هذه الحرية ستصبح مع هوبز حرية مطلقة، أي حرية بلا قانون وبلا قوة ضابطة وهو ما سيترتب عنها حكم مطلق، وإن كان هذا الحكم" ليس على أساس نظرية الحق الإلهي للملوك، ولكن على أساس العقد واتفاق إرادة البشر"(فريال حسن خليفة، 2005، ص16).

إن الإضافة التي أضافها جون لوك، هو أنه جعل من هذا الاتفاق "اتفاقا مقيدا بحكم الأغلبية، ليحمي حياة الأفراد وحرياتهم وملكياتهم، وبهذا يؤكد لوك على مبدأ الديمقراطية في الحكم"(حسن خليفة فريال، 2005، ص16)، في حين يؤكد توماس هوبز على مبدأ القوة في الحكم (Parkin Jon، 2011، ص570)، فالأفراد في الحالة الطبيعية لهم "الحرية في الحصول على كل الأشياء التي يرغبون فيها"(Hobbes Thomas، 2001، ص34)، أما في المرحلة التي تلت الحالة الطبيعية، أي الحالة التي يتم فيه الاحتكام إلى العقد الاجتماعي، فتصبح حريات هؤلاء الأفراد مقيدة بموجب القانون كما هو مدرج في شروط هذا العقد الاجتماعي، وأهم ما يميز حالة الطبيعة هي حالة الرغبة التي ليس لها حدود أما في المجتمع المدني، فهذه الرغبة ستصبح لها حدود تبنى انطلاقا من مضمون هذا العقد الذي ينظم المجتمع ويحرص هؤلاء من خلاله على ضمان مصالحهم الشخصية، وسيتم تقييد حدود هذه الرغبة بموجب القانون المدني، وليس القانون السماوي، كما كان عليه الأمر في السابق.

وهكذا ستصبح الرغبة المشروطة بالقانون هي أساس المجتمع المدني مع هوبز، كما مع لوك، ويصبح المجتمع المدني مع هوبز مجتمع عقلاني، وحتى الحرية بدورها التي كانت في حالة الطبيعة "حقا طبيعيا" ستصبح في هذا المجتمع المدني "حرية منظمة بالعقل،" وقام بنفس الأمر من خلال تمييزه بين "الحق الطبيعي والقانون المدني، حيث يمكّن الأول الفرد من القيام أو عدم القيام بشيء ما بموجب إرادته أما بالنسبة للقانون، فمن المفروض على هذا الفرد أن يقوم بأحد الاختيارين بموجب ما ينص عليه القانون، وليس بموجب ما تمليه عليه أهواؤه ورغباته"(Hobbes Tomas، 2002، ص112)، وإذا كان المجتمع المدني مع هؤلاء المفكرين منفصلا عن المجال الديني ومتطابقا مع المجتمع السياسي، فما الإضافة التي ستميز الأدبيات التي تلت هؤلاء من أجل الحسم في طبيعة العلاقة بين هذين المجالين أي المجتمع المدني من جهة والمجتمع السياسي من جهة ثانية؟ وكيف تم رسم الحدود التي تميز بين هذين المجالين؟

ثانيا. بداية التمايز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي:

لم تتم الإجابة على هذا السؤال بدوره من قبل مفكر واحد، ولكن كل من جاء بعد منظري مرحلة العقد الاجتماعي اجتهدوا وقدموا إجابات عن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني من جهة والمجتمع السياسي من جهة ثانية، ووظيفة كل منهما، وتبقى مساهمات كل من جان جاك روسو وجورج هيجل وكارل ماركس في مرحلة أولى، ثم أنطونيو غرامشي ويورغن هابرماس في

مرحلة ثانية، من أبرز المساهمات التي ميزت بين هذين المجالين، فإذا تميزت المرحلة الأولى من ظهور المجتمع المدني بانفصاله عن المجال الديني فإنه في هذه المرحلة، سينفصل عن المجتمع السياسي وسيصبح مرادفا للمجتمع المتحضر مع روسو، فروسو وجه انتقادا شديدا لكل من هوبز ولوك واعتبر أن "حالة حرب الإنسان ضد الإنسان" التي أقر بها هوبز، "لا يمكن أن توجد، لا في حالة الطبيعة حيث لا يكون ثمة ملكية ثابتة قط، ولا في الحالة الاجتماعية حيث يكون كل شيء تحت طائلة القوانين"(جان جاك روسو، دس، ص43).

يعتبر روسو أن سيادة القانون هي أهم مميزات المجتمع المتحضر (Maria-Angels Roque، 2004، ص27)، كما أن الحرب لا توجد لا في حالة الطبيعة ولا في الحالة الاجتماعية حيث توجد القوانين، وإذا اقتضى الأمر ووجدت فمرد ذلك إلى غياب القانون وليس إلى الطبيعة الفطرية للإنسان، لأن العلاقة بين الأشياء لا بين البشر هي التي تشكل الحرب في نهاية المطاف(جان جاك روسو، دس، ص43)، والمجتمع المتحضر بالنسبة لروسو، هو المجتمع الذي يسود فيه القانون ولا تعلو من سلطة فوق سلطة هذا القانون، وهذا الأخير لا يمكنه أن يسود إلا بناءا على عقد اجتماعي، كما يربط جان جاك روسو بين تنامي ظهور المجتمع المدني وظهور الملكية الخاصة، فيمكن اعتبار ظهور الملكية الخاصة أحد أهم الأسباب التي رافقت ظهور هذا المجتمع المدني مع جان جاك روسو.

ثالثا. من تحرر المجتمع من الدولة إلى تحرر الإنسان نفسه:

إذا كانت المنطلقات السابقة مع منظري العقد الاجتماعي مهمة وضرورية لفهم تكون ودلالة مفهوم المجتمع المدني، فإن مرحلة جورج هيجل، ومساهماته في التنظير إلى المجتمع المدني وإلى طبيعة الدولة على السواء تظل جد مهمة، وأهم ما يؤاخذه هيجل على منظري العقد الاجتماعي، هو عدم تمييزهم بين الحرية الفردية والحرية المطلقة التي تتجسد في الدولة وعن طريق هذه الدولة، ومرد ذلك بالنسبة له مرتبط بطبيعة كلا النظرتين لطبيعة الدولة وطبيعة العلاقة التي تربط هكذا دولة بهكذا مجتمع مدني.

ما يتميز به المجتمع المدني مع هيجل هو اختفاء الغاية الكلية التي تجسدها الدولة ويصبح الفرد "يجري وراء غاياته الشخصية ومصالحه الذاتية" (هيجل، ف، ف، جورج، 1981، ص42)، وعلى هذا الأساس فحالة الصراع وتضارب المصالح هي إحدى السمات الأساسية التي يتميز بها هذا المجتمع المدني، ويتكون هذا الأخير من "التنظيمات والنشاطات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطاري العائلة والدولة"(حمودي عبد الله، 1998، ص223)، وهذا التعاقد يشكل إحدى السمات الأساسية للمجتمع الحديث وهو في نظر هيجل المجال الحر أو السوق الذي تتم فيه المضاربات وتبادل المصالح الخاصة، وبفضله "تنمو الملكية الخاصة"(حمودي عبد الله، 1998، ص223).

فإذا كانت النقطة المشتركة بين منظري العقد الاجتماعي وهيجل هي أن الملكية الخاصة إحدى الأسس التي يبني عليها المجتمع المدني مشروعية وجوده، فستشكل هذه النقطة بالذات الاختلاف الجوهري بينهم جميعا وبين كارل ماركس، يقول هذا الأخير في محاورته لهيجل في كتاب "المسألة اليهودية" وهو الكتاب الرئيسي الذي يتطرق فيه إلى مفهوم المجتمع المدني، أن جهاز الدولة "بمقدوره تحرير الإنسان من الدين ثم من الملكية الخاصة" غير أن "هذا التحرر السياسي ليس هو النمط المطلق الكلي للتحرر البشري"(ماركس كارل، دس، ص18)، لأن "الدولة تستطيع أن تتحرر من عقبة دون أن يتحرر منها الإنسان، كما أن الدولة تستطيع أن تكون دولة حرة، دون أن يكون الإنسان فيها حرا"(ماركس كارل، دس، ص19).

يقصد ماركس أن الدولة بالرغم من تحررها من الدين في الدولة المدنية، فإن الإنسان بالنسبة له لا يزال لم يتحرر بعد سواء من الدين أو من الملكية الخاصة، وإن كان تحرر بصفة جزئية

بواسطة الدولة، فإنها لم تستطع تحريره من الملكية الخاصة، ومن هنا يكمن تركيز ماركس على أهمية جهاز الدولة وعلى الأدوار الممكن أن تقوم بها، وتهميشه لدور ومهام المجتمع المدني، كما ينعت ماركس المجتمع المدني بالمجتمع البرجوازي الأناني، والصراع الحقيقي على الأقل في المرحلة الأولى بالنسبة له ليس السيطرة على هذا المجتمع المدني كما ذهب إلى ذلك غرامشي لاحقاً ولكن السيطرة المباشرة على الدولة، وجميع مقتضيات "هذه الحياة الأنانية تستمر في المجتمع المدني خارج الدائرة السياسية، ولكن بمثابة خصائص للمجتمع البرجوازي"(ماركس كارل، دس، ص22).

بالاضافة إلى ماسبق، نجد أن ما يؤاخذه ماركس على هيجل، هو أنه حين ما تزدهر الدولة يصبح الإنسان "يعيش حياة مزدوجة حياة سماوية وحياة أرضية، حياته في المتحد السياسي حيث يعتبر نفسه بمثابة كائن عام، ووجوده في المجتمع المدني، حيث يعمل بوصفه مجرد رجل من العامة، ويرى في سائر الناس مجرد وسائل، وينحط هو نفسه إلى مجرد وسيلة، ويصبح لعبة للقوى الغريبة" (ماركس كارل، دس، ص23)، أي أن الإنسان ينقسم في حياته إلى نظامين، نظام يخضع لمقتضيات الحياة العامة ونظام يخضع لمقتضيات الحياة الخاصة، وهذا بالنسبة له هو جوهر الأنانية التي يصبح يعيشها الإنسان في هذا المجتمع المدني، لأن الإنسان يصبح إنسانا مستلبا، فهو يلعب دور المواطن ودور السياسي في نفس الوقت، أي يجسد مصالح الدولة في الحياة السياسية ويجسد مصالحه الشخصية التي يعتبرها ماركس أنانية في حياته الفردية، فيصبح يعيش تناقضا من جراء الامتثال إلى ما تمليه عليه واجباته كمواطن، ثم ما تمليه عليه واجباته كبرجوازي، وهذه المنازعة التي يجدها الإنسان تعود بأسبابها إلى "الانقسام المدني بين الدولة السياسية وبين المجتمع المدني" (ماركس كارل، دس، ص33)، غير أن هذه الأنانية لا يعتبرها الجميع قيمة تحط بقيمة هذا الفرد، بل هي مرادفة للفردانية مع الكسيس دي توكفيل وهذه الأخيرة بالنسبة له هي العماد الذي يقوم عليه النظام الديمقراطي (دى توكفيل ألكسيس، 1962، ص111)، كما أن أعمال يورغن هابرماس ستعمل على ردم الهوة بين هذين النظامين من الحياة، أي الحياة العامة والحياة الخاصة من خلال وسيط سيعمل على منحه دلالات جديدة هو مفهوم الفضاء العام.

فالمجتمع المدني من وجهة نظر ماركس هو القاعدة الواقعية المادية للدولة، ومن جهة أخرى نقيضاً لها، فهو بهذا إذن كيان مزدوج، من جهة مجتمع مدني اقتصادي، ومن جهة أخرى مجتمع مدني سياسي، وتقوم تحليلات غرامشي أساسا على تحليل هذه التفرقة، أي الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، وسيركز عمله على"المضمون السياسي لهذا المجتمع المدني" (الهرماسي عبد الباقي، 2001، ص94).

رابعا. من السيطرة على جهاز الدولة إلى الهيمنة على مكونات المجتمع المدني:

يخلص ماركس إلى أن الإنسان يعيش، وفق الخطاطة الهيكلية التي رسمها مفكروا العقد الاجتماعي لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ازدواجية في حياته الشخصية والمدنية، وهو ما جعله يقلل من أهمية هذا المفهوم بالمقارنة مع التركيز على السيطرة على الدولة عبر الآليات المعروفة في أدبيات التحليل الماركسي، أي من خلال مسار الصراع الطبقي، وسيجعل من مفهوم المجتمع المدني مفهوما مبتذلا، فهو بالنسبة له ليس إلا "مجالاً لتضارب المصالح الاقتصادية" (Maria-Angels Roque، 2004، ص28).

ظل مفهوم المجتمع المدني يعرف فتورا في جانب التنظير والتداول إلى حين بروز المفكر الإيطالي أنتونيو غرامشي الذي أعاد للمفهوم حيويته وقدرته التحليلية من خلال شحنه بمضامين إديولوجية من الممكن أن تكون إلى جانب المجتمع وقوى التغيير بدلا من أن تكون إلى جانب الحكم والسلطة وإضفاء المشروعية على ممارساتها السلطوية والتشريعية، فأغناه غرامشي

بحمولة أخرى تختلف عن ما كان عليه الأمر بالنسبة للأدبيات الماركسية السابقة ونفس الأمر بالنسبة لأدبيات منظري العقد الاجتماعي.

وتكمن المفارقة الأساسية بين إسهامات كارل ماركس وإسهامات أنتطونيو غرامشي، في كون الأول أولى اهتماماً كبيراً للسيطرة المباشرة على الدولة عن طريق الصراع الطبقي ولا مجال للحديث معه عن المجتمع المدني وأهميته في حسم هذا الصراع، بينما اعتبر الثاني أن الدولة في حد ذاتها تتكون من "المجتمع السياسي بالإضافة إلى المجتمع المدني" (Anderson Perry، 1978، ص21)، فهناك عناصر توجد في جهاز الدولة يمكن ردها إلى المجتمع المدني، والدولة مع غرامشي ليست "تعبيرا عن العلاقات الطبقية" فقط كما اعتبر ذلك ماركس ونظر إليها "كنظام فرعي من المجتمع، وقام بتفسيرها من خلال هذا المجتمع" (ندرو فنسيت، 1997، ص41)، وإنما هي المجتمع السياسي (جانب السلطة) بالإضافة إلى المجتمع المدني (الحقل الإديولوجي أو الأجهزة الإعلامية والتربوية) الحاضن الثقافي والإديولوجي لهكذا دولة، كما أن السيطرة المباشرة على جهاز الدولة سيقود مع غرامشي إلى هيمنة الدولة من جديد على مكونات المجتمع المدني، وعبرها تتيسر له الهيمنة على باقي المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك سيعمل غرامشي على استثناء "الاقتصاد من دائرة مكونات المجتمع المدني" (Perry Anders، 1978، ص16)، بخلاف ما كان عليه الأمر في تصور كل من ماركس وهيجل، فالمجتمع المدني ليس مجالاً لتضارب المصالح الاقتصادية الذاتية، ولكنه مجال للتنافس الثقافي والإديولوجي مع غرامشي، فمن هنا تبرز الأهمية الكبرى التي يوليها غرامشي للمجتمع المدني ليس باعتباره مجالا لتضارب المصالح الاقتصادية، ولكن باعتباره فضاءاً ثقافياً بامتياز ومجالاً لتصريف الإديولوجية المرغوب فيها إما من طرف الحكم القائم أو من طرف القوى المدنية الراغبة في التأثير على هذا الحكم أو المشاركة في تدبير شؤونه أو تغييره، وهو ما دفع غرامشي إلى دعوة المثقفين العضويين الماركسيين إلى الهيمنة على هذا الحقل الإديولوجي كمرحلة أولى وأساسية، للانتقال بعد ذلك للسيطرة بكيفية تلقائية على جهاز الدولة، وهذا الحقل الإديولوجي بالنسبة له يشكل وسيطا أساسيا بالنسبة له بين "البنية الاقتصادية القائمة من جهة، وبين الحقل السياسي كأفق أو إمكانية بناء دولة من طراز جديد"(بشارة عزمي، 1998، ص246).

خامسا. من الهيمنة على مكونات المجتمع المدني إلى التركيز على الفعل التواصلي:

إن مفهوم الهيمنة الذي شكل أساس المشروع الفكري لأنتونيو غرامشي، سينتقل مع هابرماس من الهيمنة على مكونات المجتمع المدني، أي هيمنة التنظيمات بعضها على بعض أو هيمنة الأفراد أو المثقفين العضويين بصيغة غرامشي على هذه المؤسسات وبواسطتها الهيمنة على جهاز الدولة، إلى الوقوف على أشكال الهيمنة الموجودة بين الأفراد أو الفاعلين أنفسهم.

لم يقتصر هابرماس على دراسة العلاقة بين المؤسسات فقط، لأنها "علاقات عمودية بالنسبة له بالإضافة إلى كونها ليست العلاقات الوحيدة والأساسية، بل تقابلها علاقات من طبيعة أفقية في الفعل التواصلي تجمع بين الفاعلين"(الأشهب محمد، 2006، ص20)، ونظرا لما لهذه العلاقات بالنسبة لهابرماس من أهمية في تداول الحوار العقلاني، وفي صياغة الرأي العام الذي يشكل بالنسبة له أحد المكونات الأساسية لهذا المجتمع المدني كما سنرى لاحقا، فهو ما دفعه إلى تجاوز دراسة العلاقات التراتبية بين مكونات المجتمع المدني في علاقتها مع الحكومة القائمة، إلى دراسة العلاقة بين الأفراد أنفسهم إما داخل هذه التنظيمات أو في علاقتهم بها أو بينهم.

لا يحصر يورغان هابرماس العلاقات بين الأفراد في جانب تبادل الأفكار والنقاش داخل حلقة الفضاء العمومي، ولكنه يعتبر هذا النقاش مقدمة توجيهية لإحداث نوع من الاتفاق بين هؤلاء الأفراد، كما لا يمكن بأي حال حسب ماركل باتشن تأويل فهم هابرماس لهذا الاتفاق، أي اعتباره

نموذج معياري مرجعي يتم بموجبه إقصاء كل الأفراد الذين يختلفون عنه (Markell Patchen، 1997، ص379)، فالاتفاق بالنسبة لهابرماس داخل حلقة الفضاء العام يتم بناءاً على تفاوض بين مختلف الفاعلين، وعلى نقاش يشارك فيه الجميع قبل الوصول إلى مرحلة التفاهم أو الاتفاق على القضايا المثارة، يستند هذا النقاش بالنسبة لهابرماس على القناعات الذاتية وعلى تقديم الحجج العقلانية بعيداً عن كل تهويل أو دعاية.

من هنا سيختلف غرامشي عن هابرماس، بيد أن الأول ركز على مفهوم الهيمنة وكيفية إنجاز هذه المهمة التاريخية بناءًا على قناعات إديولوجية مستلهمة من الحزب السياسي ذي الخلفية الإديولوجية اليسارية، بينما الثاني أي هابرماس، فيبني العلاقات بين الفاعلين على التفاهم من أجل الاتفاق، وعلى التأثير الذي يحدثه هذا التفاهم في توجيه الرأي العام ومن خلاله التأثير على القرارات التي تتخذها الدولة.

وإذا كان هذا التفاهم مع هابرماس يؤدي إلى حصول الإجماع، فإنه مع أحد أكبر المساجلين لهابرماس في المدرسة الفرنسية فرانسوا ليوتار يقود إلى النزاع والاختلاف، لأن الاختلاف بالنسبة لفرنسوا ليوتار "أقدر على الابتكار من الإجماع" (مانفريد فرانك، 2003، ص70)، والهدف من ذلك بالنسبة له هو أن يحل "نسق مفتوح بدل النسق المغلق القائم على تصور كلي" (مانفريد فرانك، 2003، ص25)، وبصيغة أخرى يهدف ليوتار إلى اعتبار أنه لا يوجد إجماع، نظرا لغياب تصور كلي بكيفية مسبقة أثناء الحوار الذي يقود بالنسبة لليوتار إلى الاختلاف بدل الإجماع وسنده في ذلك أن الإجماع يؤدي إلى التجانس، و"التجانس يقلص الابتكار"(مانفريد فرانك، 2003، ص31)، وهذا التصور الكلي مع ليوتار غير ثابت ولكنه متجدد باستمرار لأن "الواقع لا يقبل الفهم بشكل نهائي"(مانفريد فرانك، 2003، ص53).

وهكذا، فيمكن اعتبار أن المثقف العضوي الذي ركز عليه غرامشي لم تعد له من أهمية مع هابرماس، لأن الآليات التي يعتمدها الأول هي الهيمنة التدريجية على المكاتب المسيرة لهياكل المجتمع المدني بغض النظر عن الآليات المعتمدة في ذلك، بينما الآليات التي يعتمدها المثقف، أي الفاعل مع هابرماس فهي التواصل والتفاهم من أجل حصول الإجماع في الفضاء العمومي مستندا في ذلك على التفكير العقلاني لوحده، فالفعل بالنسبة للأول قصدي، أما بالنسبة للثاني تواصلي، الأول يهدف إلى الوصول إلى مقاصد سياسية وحجته التواصلية ليست إلا وسيلة في ذلك، أما الفعل التواصلي فغايته هي التواصل من أجل الاتفاق الجزئي دون أن تترتب بالضرورة عن هذا الاتفاق مكاسب سياسية أو تنظيمية.

فدعوة هابرماس إلى اعتبار أن الفضاء العمومي ليس مجالا للسيطرة والهيمنة كما نظر لذلك غرامشي، ولكن ينبغي أن يبقى خال من كل أشكال التأثير المسنودة إما بالعنف أو بالهيمنة الدينية أو الإديولوجية، وغايته في ذلك هي بلورة النموذج الديمقراطي الذي يراه المجتمع مناسبا له بعيدا عن أي إكراه أو تهويل، بمعنى يمكن الحديث عن اكتمال تكوين المجتمع المدني مع هابرماس من خلال بروز هوية شخصية لكل فرد من أفراد المجتمع تمكنه من التفاعل والتأثير مع باقي أفراد المجتمع، والتفاعل الندي بينهم سواء داخل تنظيمات المجتمع المدني، أو في علاقة هذا الأخير مع الجهاز الحكومي، وإن كان هذان الأمران أي التفاعل والتأثير تتحكم فيهما آليات أخرى إلى جانب التفاهم وهما "السلطة والمال"(الأشهب محمد، 2006، ص28).

وتبقى جدلية التأثير والتأثر بين هؤلاء الفاعلين من خلال فعلهم إما التواصلي أو الاستراتيجي من أجل تشكيل الرأي العام، من القضايا الأساسية بالنسبة لهابرماس كما بالنسبة لآلكسيس دي توكفيل لما لهذا الرأي العام من تأثير على الفضائين السياسي والمدني معا، فما علاقة هؤلاء الفاعلين مع هذا الرأي العام؟ وما العلاقة بين هذا الرأي العام وبين مفهوم المجتمع المدني؟

سادسا. مكونات المجتمع المدني:

في البداية ينبغي التمييز بين الرأي العام الذي يعيق بناء المعرفة العلمية الذي يعتبره باشلار "أول عقبة ينبغي تخطيها في سبيل بناء هذه المعرفة العلمية" (غاستون باشلار، 1989، ص14)، وبين الرأي العام الذي يقصده هابرماس، فالرأي العام بالنسبة لهذا الأخير هو "المحتضن لكل القوى الفاعلة في المجتمع المدني" (Jurgen Habermas، 1978، ص193، 194)، وله أهمية كبيرة في التأثير على هوية المجتمع المدني كما له تأثير كبير كذلك على المجتمع السياسي بدوره، إلى حد يعتبره هابرماس أنه "الحاكم الفعلي للحقل السياسي" (Habermas Jurgen، 1978، ص138).

ينبغي التنبيه أنه لا يوجد رأي عام واحد بالنسبة لهابرماس نفسه، فهناك رأي عام بهدف التأثير على القرارات السياسية وعلى القناعات الفكرية، وهناك رأي عام، يتخذ شكل الدعاية التجارية، ويهدف إلى تحقيق مكاسب تجارية واقتصادية، فالرأي العام الأول "ينبثق من المجتمع ويلعب دور الوسيط التعبيري عن حاجيات هذا المجتمع في علاقته مع الدولة" (Habermas Jurgen، 1978، ص41)، أما الرأي الثاني، فينبثق من عند الشركات الانتاجية والتجارية، وتعمل فئة التجار على صناعته من أجل تسويق منتجاتها وكسب مواقع تجارية داخل السوق التنافسي، كما أنه أصبح يمتد إلى المعلومات بدورها، فأصبحت هذه الأخيرة "عبارة عن سلع قابلة للتبادل" (Habermas Jurgen، 1978، ص32).

تعتبر الجمعيات بمختلف أصنافها من بين العناصر الأساسية لمكونات المجتمع المدني، وبرز هذا المكون على المستوى النظري مع إسهامات المفكر اللأماني جورج هيجل، وتعتبر من القنوات الرئيسية للتعبير عن حاجيات المجتمع، كما تساهم حسب هابرماس "في تشيكل هذا الرأي العام"(Habermas Jurgen، 1978، ص100)، وتعبر الجمعيات عن حاجيات المجتمع من خلال الصحف مع دي توكفيل لأن "الصحف تخلق الجمعيات والجمعيات تخلق الصحف، كما أن الصحف تمكن أفراد الجمعيات العامة من التواصل دون أن يكونوا قريبين من بعضهم البعض"(دي توكفيل ألكسيس، 1962، ص126).

يركز دي توكفيل على أهمية استقلالية هذه الصحف عن جهاز الدولة، إلى درجة اعتبار أن "الأمة التي أجمعت أمرها أن تكون حرة، لها الحق إذن في أن تطالب باستقلال الصحافة مهما كلفها ذلك من ثمن"(دي توكفيل ألكسيس، 1962، ص230)، ولا يقتصر تأثير حرية الصحافة على "الآراء السياسية وحدها، بل يمتد إلى جميع آراء الناس، فيعدل عاداتهم وقوانينهم، ولها تأثير كبير على المجتمع المدني"(دي توكفيل ألكسيس، 1962، ص215)، كما تساهم حرية الصحافة في التأثير على الرأي العام، ويصبح لهذا الرأي العام بدوره تأثير على الأفراد والجماعات حسب دي توكفيل، وتزداد قوة الصحافة كلما ازدادت أحوال الناس الاجتماعية في التساوي، "والناس في البلاد الديمقراطية يقبلون أيما إقبال على الأخذ بالأفكار العامة، لقلة ما لديهم من الفراغ، ولأن هذه الأفكار العامة توفر عليهم مشقة دراسة الجزئيات وفحصها"(دي توكفيل ألكسيس، 1962، ص19).

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاها هابرماس للرأي العام، وللآراء الفردية التي تشكل وتؤثر في بلورة هذا الرأي العام، فإن بيير بورديو يقلل من أهمية هذا الرأي العام، ويعتبر أنه "لا يوجد رأي عام"(Bourdieu Pierre، 1993، ص222)، لأن افتراض وجوده بالنسبة لبورديو، يقتضي اعتبار أن كل الأفراد لهم رأي، وذاك أمر مستبعد بالنسبة له لأن القنوات الإعلامية أو الأجهزة الإديولوجية كما سماها غرامشي سابقا تعمل على الهيمنة على الأفراد وعلى توجيههم نحو مصالحها الذاتية، كما أن الاجهزة الحكومية تعبر من خلالها بواسطة آلية الدعاية عن سياستها المرغوبة، لهذا يعتبر بورديو أن إدعاء وجود رأي عام، يهدف فقط إلى توهيم الناس من

أنه يوجد رأي عام موحد، "من أجل إعطاء شرعية لسياسة معينة، أو تقوية علاقات القوة التي تؤسس لهذه السياسة وتجعل منها ممكنة التنفيذ دون احتجاجات"(Bourdieu Pierre، 1993، ص224).

إن اختلاف هوية مفهوم المجتمع المدني وتطور المسار الذي اتخذه، سيؤثرا حتماً على اختلاف مكوناته وعلى تعددها، فما هي أهم مكونات هذا المجتمع المدني؟ في البواكير الأولى لنشأة هذا المجتمع المدني كان من الصعب الفصل بين المكونات التنظيمية التي يمكن ردها إلى المجتمع المدني، والتنظيمات التي لا تنتمي إليه، لأن الدولة هي الجهاز الوحيد الذي كان يدرج تحت تسمية المجتمع المدني، أما مسألة الفصل بين الجانب السياسي والجانب المدني كانت بدورها غير واردة، إلى جانب أن الفصل بين الأجهزة الحكومية وبين ما ينعت بالمجتمع المدني كانت في المراحل الأولى وقيد التشكل، أصبح المجتمع المدني إلى حدود ما قبل مساهمات انتونيو غرامشي يتشكل من كل ما هو مستقل عن الدولة، أما غرامشي فاعتبر أن داخل الدولة يوجد شيء من المجتمع المدني كما سبقت الاشارة إلى ذلك، لكنه "سيستثني الاقتصاد كمكون من مكونات المجتمع المدني"(Anderson Perry، 1978، ص16)، كما كان الأمر عند ماركس أو هيجل في المرحلة السابقة عليه.

وهكذا سيعتبر غرامشي، أن الجمعيات والأحزاب السياسية المعارضة والنقابات والصحف هي المكونات الأساسية للمجتمع المدني، أما بالنسبة لألكسيس دي توكفيل فالمجتمع المدني هو "مجموع التنظيمات التي لا تهدف إلى الربح، ولكن لها إرادة التأثير على أحد أو مختلف أنشطة العمل الحكومي"(Maria-Angels Roque، 2004، ص28).

ففي بداية تشكل المفهوم، كان يضم بين مكوناته الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والرأي العام، أما الآن فهو يتكون من كل القوى المستقلة عن الدولة والتي تقف في الوجه المقابل لها، ويمكن إجمال القول بأن المجتمع المدني يتكون "من كل القوى الحية الاجتماعية والثقافية للمجتمع، ويدافع عن استقلاليته أمام كل من الفضائين الاقتصادي والسياسي" (Nicanor Rerla، 2003، ص12)، فبهذا سيتميز المجتمع المدني بالاستقلالية عن كل من القطاعين الخاص والعام، أي عن الجانبين الاقتصادي والسياسي معاً، وإذا كان هاذين القطاعين الأخيرين يعيشان على مبدأ التنافس، فالأمر مختلف بالنسبة لمكونات المجتمع المدني، إذ تتبني هذه المكونات على المبدأ التعاوني في التعامل بين أعضائها، وفي علاقتهم مع باقي التنظيمات الأخرى(Nicanor Rerla، 2003، ص14)، ويعتبر "أغلب الباحثين على أن النقابات والجمعيات الثقافية والحقوقية والأحزاب السياسية تشكل أهم مقومات المجتمع المدني"(قرنفل حسن، 2000، ص57).

خاتمة:

عرف التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني مجموعة من الانفصالات، فكان الانفصال الأول بين الحقل الديني والحقل السياسي، لينتقل بعد ذلك بعض المفكرين الذين تطرقوا إلى تحليل مفهوم المجتمع المدني، إلى تركيز عملهم على تحليل العلاقة بين الحالة الطبيعية والحالة المتحضرة التي يسود فيها القانون، وبعدها إلى دراسة العلاقة بين الطبقات الاجتماعية من خلال العلاقات الانتاجية فقط، ليعمم غرامشي هذه العلاقة إلى ما هو ثقافي وإديولوجي، وانتقل المفهوم مع هابرماس إلى الوقوف على العلاقة بين العام والخاص والربط بينهما من خلال فضاء ثالث سيصبح من أهم مفاهيم هابرماس وهو الفضاء العمومي، كما وقف على العلاقة بين الأفراد أنفسهم، ومنه كانت مساهمة هابرماس في التنظير لهكذا مجتمع مدني هي التعبير المباشر عن أهمية الفرد أمام الجماعة أيا كانت طبيعة التنظيم الذي ينتظم فيه فعل هذا الفرد سواء كان حزبا أو

جمعية أو طبقة أو فئة اجتماعية، وحينها لن يبقى الفرد كما كان الأمر في السابق "دمية بيد البنيات والتنظيمات"(Raymond Boudon، 1990، ص11).

وهكذا يتميز المجتمع المدني بشكل عام بالاستقلالية النسبية عن الدولة وعن كل أشكال التنظيمات الاجتماعية السابقة كالعائلة أو القبيلة، وبذلك يتيح هامش من الحرية أكثر للفاعلين به من أجل الانتماء لتنظيمات مكوناته أو الفعل داخل هذه التنظيمات واعتمادها في التعبير عن وجودهم الاجتماعي أو التأثير على سياسة الدولة وعلى طريقة اشتغالها أو استكمال تحقيق أحد حاجيات المجتمع التي عجزت الدولة عن تحقيقها، كما يسمح بتعدد مراكز المراقبة والفعل، وتصبح هذه المراقبة محايثة بدلا من أن تكون عمودية، كما أن تعدد مصادر الفعل والمراقبة يسمح لفعاليات المجتمع المدني بنوع من المساواة، وإن اقتصرت على الجانب القانوني بين مختلف مكوناته أو في علاقتهم مع باقي التنظيمات الأخرى، كما يتيح لهم هامشا من الحرية ومن الإبداع للتعبير عن وجودهم الجماعي والفردي.

كما أن الاختلاف في تجسيد قيم ومهام مكونات المجتمع المدني مرتبط من جهة بوجهة نظر المفكر الذي طور المفهوم وبخلفيته الإديولوجية والنظرية، ويرتبط من جهة ثانية بالهامش الذي تسمح أو لا تسمح به الدولة الحاضنة لمكونات هذا المجتمع المدني لتعبيره عن مطالبه وهويته وبمدى سنها لقانون يتساوى أمامه الجميع ويخضه له الجميع، وانطلاقا من هذا فدينامية فعاليات المجتمع المدني، مرتبطة بشكل الدولة السائد، أما طبيعة ومضمون المفهوم فهو مرتبط بوجهة نظر المفكر الذي يستعمله وبطبيعة القوى المدنية الحاملة للوائه، وإن كانت الحدود بين الشروط الاجتماعية التي يتجسد فيها المفهوم، وبين الجانب المرتبط بالتنظير إليه غير منفصلين تماما، لأن الظروف بمختلف أبعادها تؤثر في فكر المفكر، وفكر المفكر سابق على الواقع الذي يكون موضع هذا الفكر.

يمكن استخلاص بغض النظر عن الااختلافات الموجودة بين مفكر وآخر، على أهمية فعاليات المجتمع المدني لما لما تتيحه من فرص لمشاركة كل أفراد المجتمع في صياغة عقد مشترك يحدد طبيعة العلاقة بين الدولة ممثلة في جهازها السياسي من جهة وبين المجتمع ممثلاً في مكونات تنظيماته المدنية من جهة ثانية، كما أن هذا العقد يمكّن كل فرد من أفراد المجتمع من الاتحاد مع باقي الأفراد الآخرين، وذاك ليس بموجب الرغبة الذاتية ولكن بموجب ما يمليه هذا العقد المشترك، والذي يسهر على تنفيذه في آخر المطاف الجهاز الحكومي بناءا على تفاوض تشارك فيه جميع قوى المجتمع المدني.

قائمة المراجع:

1. الأشهب محمد(2006)، الفلسفة والسياسة عند هابرماس: جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية، منشورات دفاتر سياسية، ط1، الرباط، المغرب.
2. إيان كريب(1999)، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة، غلوم محمد حسين، مراجعة، عصفور جابر، سلسلة عالم المعرفة، ع244، الكويت.
3. باشلار غاستون(1989)، تكوين العقل العلمي: مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية، ترجمة، خليل أحمد خليل، ط4، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت الحمراء..
4. بشارة عزمي(1998)، المجتمع المدني: دراسة نقدية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.
5. حمودي عبد الله(1998)، المجتمع المدني في المغرب العربي: تجارب، نظريات وأوهام، ندوات معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، برينستون، في كتاب وعي المجتمع المدني في المغرب العربي، إشراف، حمودي عبد الله، ط1، دار توبقال للنشر.
6. خليفة حسن فريال(2005)، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، مكتبة مدبولي، مصر.

7. دى توكفيل ألكسيس(1962)، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة، قنديل أمين مرسى، الجزء الأول، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
8. دى توكفيل ألكسيس(1962)، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة، قنديل أمين مرسى، الجزء الثاني، كتابي، القاهرة.
9. روسو جان جاك(1972)، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان.
10. روسو جان جاك(دس)، في العقد الاجتماعي، ترجمة، قرقوط ذوقان، دار القلم، بيروت، لبنان.
11. سلوم نايف(2001)، المجتمع المدني، المفهوم وعودته، مجلة النهج، ع62، تصدر عن: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.
12. قرنفل حسن(2000)، المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل؟ افريقيا الشرق، المغرب.
13. ماركس كارل(دس)، المسألة اليهودية، دار مكتبة الجيل، بيروت.
14. مانفريد فرانك(2003)، حدود التواصل: الإجماع والتنازع بين هابرماس وليوتار، ترجمة وتقديم وتعليق، بناني عز العرب لحكيم، إفرايقيا الشرق، المغرب.
15. ندرو فنسيت(1997)، نظريات الدولة، ترجمة، أبو شهيوة محمد وخلف محمد، دار الجيل، بيروت، لبنان.
16. هيجل جورج فيلهلم فريدريش(1981)، أصول فلسفة الحق، ترجمة وتعليق وتقديم، دكتور إمام عبد الفتاح إمام، م1، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة.

17. Boudon, Raymond (1990), La Logique du Social : Introduction à l'analyse sociologique, Hachette.

18. Bourdieu, Pierre (1993), Questions de Sociologie, Ed Cérès.

19. Buttigieg, Joseph (1995), Gramsci on Civil Society, Boundary 2, Vol. 22, No. 3, pp: 1-32. https://doi.org/10.2307/303721.

20. Habermas, Jurgen (1978), L'Espace public Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société Bourgeoise, Traduit de l'allemand par Marc de Launay, Ed Payot.

21. Hobbes, Tomas (2001), Le citoyen ou les fondements de la politique (1642)
http://classiques.uqac.ca/classiques/hobbes_thomas/le_citoyen/le_citoyen.htl

22. Hobbes, Tomas (2002), Léviathan. Traité de la matière, de la forme et du pouvoir ecclésiastique et civil (1651) http://classiques.uqac.ca/classiques/hobbes_thomas/leviathan/leviathan.html.

23. Markell, Patchen (1997), Contesting Consensus: Rereading Habermas on the Public Sphere, Constellations, Vol. 3, No. 3, pp: 377–400.

24. Nicanor, Rerla (2003), La société civile Le 3ème pouvoir : changement la face de la mondialisation, Traduit par Anne Charrière, Ed YNU Michel.

25. Parkin, Jon (2011), Straw Men and Political Philosophy: The Case of Hobbes, Political Studies, Vol. 59, No. 3, pp: 564–79. https://doi.org/10.1111/j.1467-9248.2010.00879.x.

26. Patnaik, Arun (2012), The Contemporary Significance of Gramsci's Critique of Civil Society, Working, USA., Vol. 15, No. 4, pp: 577–88.

27. Perry, Anderson (1978), Sur Gramsci, petite collection, Ed Maspero, Paris.

28. Perry, Anderson (2017), The Antinomies of Antonio Gramsci: With a new preface. First published by Verso Printed in the US by Maple Press.
29. Roque, Maria-Angels (2004), La société civile au Maroc. Ed Publisud.
30. Stanton, Timothy (2011), Authority and Freedom in the Interpretation of Locke's Political Theory, Political Theory, vol. 39, No. 1, pp: 6-30. DOI: 10.1177/009059171038657.
31. Tate, John (2012), Locke, God, and Civil Society: Response to Stanton, Political Theory, Vol. 40, No. 2, pp: 222–28. https://doi.org/10.1177/0090591711432704.